قضايا الديمقراطية .. المسلمون و مفاهيم غربية:

الديمقراطية يجب أن تأتي من داخل المجتمعات الإسلامية ونجاحها مرهون بسياسة أمريكية متوازنة فشل العراق وغياب بديل ايجابي يعني دخول المنطقة العربية في مرحلة جديدة من المهانة والإحباط

*مولاي هشام بن عبد الله العلوي**

هل نتعامل مع الحرب على العراق كنقطة تحول كبيرة في التاريخ وفي منظور العالم العربي؟

هناك وجهتا نظر مؤثرتان (في الساحة) الآن، والمستقبل كفيل بمساعدتنا للتأكد من صحتهما:
الأولى: المفهوم الواسع الذي تدفع به أمريكا، بتنوعات مختلفة، وتعبر عنه الحكومتان الأمريكية والبريطانية: والذي يقول ان الضغط الذي نتج عن حرب العراق وفي المنطقة في دعم عملية الدمقرطة كان مؤثرا، وكان مسؤولا عن سلسلة من عمليات الدمقرطة في عدد من الدول مثل لبنان ومصر والبحرين والسعودية، وكان مسؤولا عن الموقف المعتدل الذي بدأ من ليبيا، بما في ذلك التخلي عن برامج الأسلحة النووية، وعن رحيل سورية من لبنان .
ومن المهم فهم هذه التطورات باعتبارها معقدة لكل مثل، وتحمل علامات عن الضغوط الخارجية والداخلية، ويبدو واضحا ان الرأي العام والديمقراطية التي تبناها الرئيس جورج بوش ونائبه ديك تشيني، لا تشبه تلك الديمقراطية التي دعا إليها جيمي كارتر وحتى والد الرئيس الحالي، جورج بوش الأب .

الثاني: هناك رأي يحمله الكثيرون في العالم العربي وعبر عنه تقرير التنمية البشرية العربية بطريقة أكثر انسجاما عام 2004، والذي يقول ان التدخل الأمريكي في العراق والدعم غير المشروط لإسرائيل قد اضعفا نزعات الدمقرطة المحلية التي كانت تتراكم قوتها في السنوات القليلة الماضية.

وهناك عدد من المثقفين العرب والمنظمات غير الحكومية التي تبنت وطنية تقدمية لبلدانها، ودعت إلى الإصلاح الديمقراطي وإنهاء الفساد ودعت للمشاركة الفاعلة في القضايا الوطنية ومن منظور عربي.

ومن بين هؤلاء استطيع ان اذكر، محمد سيد احمد، ظلال ادم، عبد الله حمودة، سعد الدين سعد إبراهيم، وطبعا الراحل ادوارد سعيد.

وانا اعتنق هذا المنظور المتنوع عن الديمقراطية باعتبارها تؤسس لمستقبل ايجابي يشجع القيم الليبرالية، وتقرير المصير، والمشاركة الفاعلة لحل عادل للصراعات الإقليمية (مثل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي).

وما تتفق عليهما هاتان النظرتان مهم مثل اختلافهما: وهي ان الأنظمة الموجودة في معظم الدول لن تتداعى إلا في حالة اتخاذ الخطوات السريعة لإنشاء الديمقراطية والحفاظ عليها، وان الديمقراطية ضرورية للتقدم والنمو وان

الضغوط من اجل الديمقراطية تأتي من داخل هذه الدول وخارج المنطقة .

من المهم هنا الجمع بين المثالية والواقعية، وان التسيد الأمريكي على السياسة الدولية أمر لا يمكن إنكاره، ومن المتوقع بقاؤه بالشرق الأوسط في المستقبل المنظور. نستطيع الترحيب، بصدق، بالدعوة الأمريكية لدمقرطة الدول العربية، فقط إذا كانت هذه الدعوة للتعزيز والدستورية.

ولن نقبل بسياسة الدمقرطة التي تترك القضايا الساخنة لواشنطن في الوقت الذي تقوم فيه حكوماتنا وبحركة طاغية بتقييد اهتماماتها للشؤون المحلية المتعلقة بالتطور والديمقراطية. نعترف بحجم الثقل الامريكي، ولكننا نحبذ التأكد ان هذا الثقل يشكل بطريقة تأخذ بعين الاعتبار رفاه شعوبنا ومنطقتنا.

على الرغم من تلاقي دعوات الدمقرطة المرحب بها، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان معنى الديمقراطية لا يتشارك بهما المنظوران السائدان. فبالنسبة لواشنطن، الديمقراطية العربية، ما هي إلا أرضية للشرعية، ولا تعني اقل من عملية اقتراع في إطار دستوري، ولكنها عملية لا تؤدي إلا لنتائج تتواءم مع أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، الإيديولوجية المتقاربة (الذي يعني العلمانية الرجعية)، والتقبل بالوجود الأمريكي الاستراتيجي (الذي يعني القواعد العسكرية، التدريب العسكري المشترك، والعلاقات الإشكالية مع إسرائيل)، وأسعار "مسؤولة" للنفط وفي سياسة الإنتاج (أي سياسة مشروطة بأولويات الاقتصاد العالمي المرتبط بأسعار النفط)، بالنسبة للعالم العربي ومن منظور مفكري المجتمع المدني، فمعنى الديمقراطية يبدأ بالدستورية ولكن لا ينتهي هناك، وفوق هذا، فانه معني بالنتائج الجوهرية المتعلقة بمشاركة المواطنين فيها، والمحاسبة بالنسبة للقيادات والتطوير الناجح بالنسبة للحكومة. ومن أجل تطبيق هذه النظرة يستدعي تمثيلا ذا معنى في مؤسسات الدولة الذي يعطي المواطنة نشاطا وواقعا معنيا للتمثيل هذا، وفي الوقت نفسه يفرض على المنتخبين أو القيادة المعينة إطارا للمحاسبة، التي تجعل من حكم القانون أكثر من صيغة خطابية يستخدمها السياسيون.

هذه المبادرات المحلية العربية تسعى إلى شفافية كبيرة في العمليات الحكومية، وأسلوب الحكم وحماية الأقليات، وعدم التسامح بالفساد في المناصب العليا. لكن هذه التوقعات الإجرائية للديمقراطية غير كافية، وما هو ضروري، أداء فاعل ومتساو فيما يتعلق بالتطوير الاقتصادي: القضاء على الفقر، ومساواة أكثر في توزيع المساعدات الأجنبية، وتوزيع عائدات النفط، والتكريس العام للعدل من ناحية المنافع والأعباء فيما يتعلق بسائر المجتمع.

وأيا كان هذان الفهمان للديمقراطية، يظهر ان نوعا من التداخل أو التماهي الجاد أو يمكنهما التكيف مع بعضهما البعض وهو أمر مهم في المدى القصير فيما يتعلق بتقييم مناظير الديمقراطية في المنطقة. نعرف ان الحركة من اجل الديمقراطية ستكون أقوى إذا وجدت طرقا للاستجابة للضغوط الخارجية بدون ان تتنازل عن السيادة الداخلية .
كما ان المصادقة المركزية على العلمانية يحتاج إلى توضيح، انه أمر مرغوب فيه ونافع لان يسمح فيه للحكومة بالعمل بشكل مستقل عن السلطة الدينية، ولكن في الوقت نفسه من المهم جدا تجنب ما يمكن تسميته بمواقف الأصولية العلمانية وقواعدها في معاقبة وتهميش أولئك الذين يكرسون أنفسهم للدين من خلال حرمانهم التعليم أو المشاركة في الحياة العامة. والعلمانية تكون أيضا فاسدة وتعزز أهدافا وطنية رجعية.

أحبذ العلمانية المعتدلة والتقدمية التي تجمع وتنفع كل المواطنين وتتعاطف مع كم متنوع من الرؤية فيما يتعلق بدور الدين في الحياة العامة، ما أعارضه هو أي نوع من الحكم الديني (الثيوقراطي) الذي هو في النهاية لا يتوافق مع التطور الصحي للثقافة الديمقراطية السياسية. هناك أيضا مستوى آخر من عدم اليقين مرتبط بما إذا كانت الظروف العراقية ونتائجها قابلة للتعميم في المنطقة ولها اثر كبير أوسع من ذلك البلد، أو فيما إذا كان العراق فيه أكثر من سمة تمثل حالة خاصة ليس أكثر. ونريد أن نعرف إذا كانت الخصوصية العراقية تمنعه (العراق) من إنتاج دفع للدمقرطة في المنطقة، أو ان الخصوصية العراقية هي سمة تعلم كل الظروف الموجودة في العالم العربي، وإذا كان هذا الخيار أكثر دقة فان ما حدث في العراق فيما يتعلق بالديمقراطية والنمو سيكون له اثر واضح وكبير. موضوع التقييم هذا مهم جدا حيث سأقوم بمهمة لتحليل الموضوع بشكل أوسع وبهدوء.

أول ما يمكن ملاحظته بالنسبة للعراق، ان البلد يتميز بالخطوط الوهمية الديمغرافية والاثنية والدينية (العربية والكردية) والتوترات (السنية والشيعية) في داخل الإسلام الواحد.

هذه الظروف تختلف عن ما هو الوضع في معظم الدول العربية حيث توجد فيها أقليات مهمة لديها الكثير من المطالب ، إلا ان الشق ليس مركزيا في مستقبل التنظيم السياسي للدولة كما هو الوضع في العراق . مثلا، في سورية هناك أقلية كردية مهمة وحضور علوي الذي كان مؤثرا في الدوائر الحاكمة، ولكن ليست لها علاقة بارتباط أجزاء البلد المهمة ببعضها البعض لهذه الهويات. فالدولة بطريقة أو بأخرى متوحدة اثنيا ودينيا في معظم البلاد العربية باستثناء مهم هو لبنان.

الأمر الثاني الذي يستحق الانتباه هو المدى الذي وصلت فيه عملية العلمنة للعراق في ظل حزب البعث العراقي وصدام حسين ابعد من المستويات التي وصلت فيها في عدد من الدول العربية. هذه العلمنة تمظهرت في مستويات عالية من التحضير والتعليم ، كذلك فيما يتعلق بوضح المرأة، ومستوى التعليم، خاصة بين النساء. أمر ثالث مختلف بالنسبة للعراق هو المدى الذي استخدمت فيه عائدات النفط لتحقيق الأهداف القومية، على مستوى بناء الدولة والنمو، ولم تستخدم للاستثمار فيما وراء البحار للعراق. هذا يختلف مع بعض الدول المنتجة للنفط، مثل السعودية والكويت اللتين استثمرتا أموالا طائلة من عوائد النفط في الخارج.

ملمح رابع ومهم في الواقع العراقي ان البلد والشعب تحملا أكثر من عقدين من الزمن من الحكم الديكتاتوري القاسي، الذي ترك وراءه ميراثا من الجراح والمخاوف التي تعقد أي عودة للحياة الطبيعية فيه، دول عربية أخرى عانت من انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان من فترة لأخرى، ولكن ليس بكثافة وتواصل وتنظيم ما حدث في العراق خلال حكم صدام حسين .

عنصر خامس يفرق العراق عن جيرانه هو سيادة مؤسسته العسكرية التي دخلت في حروب طويلة مع إيران في الثمانينات من القرن الماضي وبعد ذلك اجتاحت الكويت عام 1990، الأمر ليس في حقيقة هذه المغامرات العسكرية المعوجة، ولكن حقيقة ان الحرب العراقية ـ الإيرانية الطويلة أعطت العراق صلة لا يمكن مناقشتها في واقع الجيوبولتيك خاصة تلك المرتبطة بالإستراتيجية الأمريكية الكبيرة، سواء بالتعاون مع العراق في حربه ضد إيران أو كعدو في حرب الخليج. ليس هناك أدنى شك ان العراق كان محل اهتمام استراتيجي من أمريكا في الثمانينات من القرن الماضي، كحاجز ضد التوسع السوفييتي في المنطقة وللحد من تقدم المد الإسلامي في ضوء الثورة الإسلامية الإيرانية، فالولايات المتحدة والقوى الغربية كانت مستعدة لتزويد العراق بالأسلحة المتطورة، بما في ذلك عناصر برامجها لإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية في الفترة التي سبقت اجتياح الكويت، ومن المهم ان أمريكا لم يرمش لها جفن، عندما عرفت ان صدام استخدم السلاح الكيماوي بشكل كبير في الجهود التي قام بها لقمح الأكراد ومطالبهم الكبرى في العراق .

الاختلافات مهمة، لكن يجب ان لا تقودنا لتجاوز ملامح الشبه بين العراق وبقية الدول العربية، ربما ان العراق على الرغم من ثروته النفطية والعلمنة لا يزال يشارك مع بقية الدول العربية ملامح من التطور. فالعراق قد اضعف القطاع الزراعي السابق الذي اعتمد على نفسه، لدرجة أصبح فيه العراق يستورد كميات كبيرة من الغذاء كل عام. وبعيدا عن هذا فالعراق لم يطور قطاعا صناعيا مثيرا، كما لم يكن ناجحا في العثور على طرق للدخول في الاقتصاد العالمي، حيث وجد نفسه في خارج الوضع فيما يتعلق بديناميات الاقتصاد العالمي. ملمح ثان مشابه وهو ان العراق مثال واضح عن دولة ما بعد المرحلة الاستعمارية الفاشلة، وبهذا الحس فهو ينضم إلى الأمثلة الأخرى الفاشلة في التحول من الاستعمار إلى الاستقلال، وفي ملمح ثالث، فالفشل العراقي كان أكثر وضوحا بسبب ان وجوده كوحدة سياسية مستقلة كان بشكل واضح تعبيرا عن التسويات الاستعمارية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ملمح رابع مشابه، وربما كان أكثر تنوعا من الآخر، هو عدم قدرة القيادة السياسية العراقية على بناء وطنية

قادرة على ضم كل عناصر السكان، هذا العجز في توفير حس ايجابي نحو الهوية الوطنية على النهاية مع حدود الدولة يعني انه كان على الحكومة التصدي للتهديدات الانفصالية والاقتتال الداخلي. هذه التحدي للدولة أسهم في تشكيل أنواع الحكم الشمولي في العراق وفي المناطق الأخرى في المنطقة، وقدم للنخب المتسيدة مبرر الحكم القمعي. ملمح خامس مشابه يتعلق بالفجوة بين مفاهيم النخبة وتطلعاتها من ناحية المصالح الوطنية وتطلعات وتوقعات "الشارع العربي" هذه الفجوة أدت لحوافز في العراق وفي أمكنة أخرى لاستبدال اللفتات العاطفية والمشاريع الباذخة (المشاريع العامة المدروسة ذات الوظائف التي لا قيمة لها) لسجل قوي في الأداء والانجاز الدائم. وعنت هذه الفجوة ان تطلعات المجتمع العربي المدني تم استبعادها بشكل متواصل من قبل القادة الذين ثبتت عدم قدرتهم وعدم استعدادهم لتطوير سياسات يستجاب لها، مما أدى إلى حس في المنطقة كلها بالمهانة والغضب. وليس اظهر من هذا إلا في المطالب الشعبية لإظهار تضامن له معنى مع القضية الفلسطينية والسجل العربي الذي يرثى له. صلة خامسة بين التجربة العراقية وبقية العالم العربي هو السجل المخيب للآمال للمؤسسة العسكرية خاصة فيما يتعلق بتعزيز الأمن القومي للبلد أو المنطقة. مرة أخرى فان السجل الفقير في الحروب واضح. والفرق بين السجل العراقي العسكري والإسرائيلي يعمق هذا الحس بالمهانة .

كيف يمكن ان تلعب هذه الاختلافات وملامح الشبه مجموعة في السنوات القادمة من الصعب و من غير الممكن التنبؤ به. ما تقترحه هذه الملامح هو أن نكون مستعدين للأخذ بعين الاعتبار ملامح هذين التوجهين كأسس لتفسير نجاح أو فشل الحالة العراقية من منظور إعادة الأعمار السياسي والاقتصادي.

نحو قيادة ايجابية في العالم العربي:

بهذا الملمح الغامض للحرب العراقية، والتداخل غير الواضح بين الضغوط الأمريكية لتحقيق الديمقراطية والمبادرات المحلية التي تشير لنفس الاتجاه، تظهر هناك فرص مهمة لإنشاء قيادات تشارك في تشكيل السياسة القومية، ومن أجل تحقيق بعض النجاح، فان هذا يقتضي استعدادا لتجنب بعض ملامح النقص الإقليمية المرتبطة بالقيادة السياسية، وسنذكر هنا ثلاثة: الأول هو الموقف القدري الذي يقول ان المستقبل هو قدر الإنسان لا يمكن للإنسان ان يغيره، وهو نوع من الجبرية يشعر فيه المستقبل العربي انه سجين له، الامرالثاني، نظرة تآمرية وهو تصور المنطقة ودولها كضحايا تتلاعب فيها قوى غير مرئية تقوم بإنتاج نتائج مضرة بدون وجود قدرة على الرد. مثلا، من المهم النظر إلى ان العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة هي تحالف وليست مؤامرة، وعليه، ليست مبررا لتأجيل الإصلاحات، ولكن من اجل التركيز والتكيف في علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة التي قد تكون مفيدة بشكل متبادل.

كل من القدرية والتآمرية تؤديان بالقيادة السياسية إلى وضع المسالم والتابع، وتبني هذين الرأيين يترك حسا بالاكتفاء العاجز، ذلك ان الاعتقاد بأنه لا يمكن عمل أي شيء، وفي المسار الغالب فانه لا يمكن ان نفعل شيئا. أمر آخر يرتبط مع القدرية والتآمرية هو مرض السخرية اللاذعة التي تخفي وراءها العلاقة الوثيقة مع الوضع القائم من خلال الادعاء انه لا يمكن فعل أي شيء إذا أخذنا بالاعتبار القيود على الإصلاح والتغيير، وهذا يعني وجود قطاع من المجتمعات الفاسدة والراكدة، غالبا ما تتمتع بوضع النخبة، قلقة من ان عملية الدمقرطة قد تخرب
عليها عشها المريح، وبدلا من الانخراط في السياسات المعارضة فإنها تشجع الشلل المثير للسخرية. في ليبيا مثلا، هناك شعب صغير بعوائد نفطية هائلة، برزت مظاهرها النافعة من ناحية التقدم فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية مثل التعليم ومستويات المعيشة، ولكنه ليس نموذجا دائما للتقدم قادر على بناء ثروة للمجتمع بدون الاعتماد على النفط.

موقف ثالث غير مساعد يتعلق بالقيادة السياسية وعلى النقيض للقدرية والتآمرية والسخرية، كل واحد منها يقود إلى الاذعان المجتمعي، هذا الموقف الثالث هو إحدى المعارك المثيرة والمشلة في الوقت نفسه، وهو الالتزام بالجهاد الذي يتبنى حسا ان كل التحديات التي تواجهنا لا يمكن حلها إلا من خلال حرب شاملة، من المفترض ان المعتقدات والتعاليم الإسلامية شرعتها، هذا المدخل مرتبط بالقاعدة وأسامة بن لادن. التعبير الأكثر دراماتيكية كان طبعا،

هجمات 11 أيلول (سبتمبر) على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. المشاكل مع الجهاد فيما يتعلق بالرد على الوضع العربي هي عملية وأخلاقية. الحرب لا تؤدي إلى الديمقراطية ولا إلى التطوير لدول المنطقة، وبدلا من ذلك القلاقل والدمار، ويدعو إلى كل أنواع التدخل الخارجي الذي جرب في العراق خلال الأعوام الأخيرة، خارج هذا، فان طبيعة الكفاح الذي مورس هو في طبيعته إرهابي وأخلاقيا غير مقبول وبشكل بارز غير إسلامي. فالعنف وبشكل مدروس موجه ضد الأهداف المدنية مما أنتج وفيات واسعة بين الأبرياء، وهذه الهجمات لا تؤدي إلا إلى الغضب والحنق، وتدعو للانتقام من قبل القوى العسكرية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. رفض هذه الخيارات القيادية يؤدي لإنشاء قاعدة لطريق أكثر ايجابية للقيادات العربية. ومن المهم وضع أهداف سياسية ينتفع منها كل المنطقة:

- حل عادل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي يأخذ بالاعتبار المصالح الإقليمية الواسعة في أي وضع مستقبلي للقدس.
- مدخل للتطوير الاقتصادي الذي يجلب المنفعة لكل المجتمع ويتعامل مع تخفيض الفقر كأولوية.

الرد على القيود البنيوية التي أخذت شكلين في العالم العربي: الدعم الأمريكي اللامشروط لإسرائيل في ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والذي أسهم بتسيد حس من العقم المستمر والعاجز والخيبة والغضب الشعبيين. اما الدينامية التي تولدت بفعل اقتصاد العولمة الذي اخذ يؤثر على نمو الشرق الأوسط، من خلال التأكيد على دوره (الشرق الأوسط) كمصدر للنفط وصناعته التي تقوم على التنقيب والاستخراج ولا تشجع الاعتماد على التعليم أو إيجاد موطئ قدم في مجال الفرص التي تلعب دورا في نمو الاقتصاد العالمي الذي يدفع لإفراد المجتمع في البلد، باعتبار العمل، الفرصة والمبادرة التجارية.

هذه القائمة الهائلة من التحديات الصعبة التي تواجه الدول العربية كلا على حدة، والمنطقة بعامة، ولا توجد هناك ردود سريعة ومؤكدة تعد بنجاح مباشر وسريع ولكن هناك خطوات يمكن أخذها، واحدة من هذه الخطوات التي يجب ان تتخذ للأمام، وهو حس أو وضع عما يجب ان تكون عليه القيادة البنيوية، وبعض هذه الخطوات يمكن ذكرها ومناقشتها:

- إنكار واضح للشروح اللاعقلانية والخائفة حول ممكن الخطأ في العالم العربي، أي نزعة عدم تحمل اللوم أو تجنب المسؤولية .
- تكريس كامل للمجتمع في مشاريع التطوير التي يجب ان تظهر على انها لمنفعة كل قطاعات المجتمع.
- الاعتراف بان جيل القيادات في مرحلة ما بعد الاستعمار، ومرحلة ما بعد الاستقلال قد انتهى واستبدل الآن، وخرج من المشهد السياسي، تاركا الفرصة أمام إنهاء الفساد وتبديد المصادر الوطنية، وانتهت مشاريع " الفخفخة" التي لا تجلب المنفعة المادية أو تؤدي إلى نمو اقتصادي دائم، وتعتمد على اقل تقدير على التمويل الإقليمي والمحلي في نموها. والتركيز على أشكال الاستهلاك التي توائم الاحتياجات المادية للمجتمع، وتعترف بمحددات القدرة الإنتاجية. وعليه تتجنب نموذج المجتمعات الغربية الاستهلاكية، والعمل باتجاه استخدام محسن للأرض الزراعية، المصادر ورأس المال فيما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة الوطنية. التوصل لأداء جيد فيما يتعلق بالنتائج المادية وكذلك فيما يرتبط بالمفاهيم وزيادة مستوى الثقة على صعيد حل المشاكل، وتضمين سياسة للتوصيات والمبادرات الواضحة ضمن منظور واضح، لا هو بالمتواضع ولا بالباذخ بل يمثل تصويرا منسجما وواعيا لمستقبل مشرق للدول على حدة وللمنطقة بشكل عام.

موقع الإسلام

يرتبط بشكل وثيق بهذين المدخلين للديمقراطية، السؤل المتعلق بالصلة بين الإسلام والديمقراطية أو بشكل اعم، الديمقراطية والدين. واضح من المدخل الذي تبنته الإدارة الأمريكية في العراق أثناء الاحتلال، من انها "أمريكا" كانت تطمح لبروز حكومة محافظة علمانية ومؤيدة "مع" أمريكا، وتتمتع بقدر من الشرعية الديمقراطية عبر عملية اقتراع تنافسية، وفي الوقت نفسه، يبدو ان واشنطن كيفت نفسها، مع نتائج انتخابات كانون الثاني (يناير) التي جاءت مخيبة للتوقعات، كونها أفرزت قيادة منتخبة مرتبطة بآية الله علي السيستاني، وذات طبيعة سياسية ملهمة إسلاميا،

وتبغي استقلالا ذاتيا في تشكيل مستقبل العراق، وتتطلع نحو تأكيد هويتها الإسلامية وإقامة علاقة وثيقة مع إيران. وربما حصل تعديل في موقف بعض الدوائر الأمريكية التي قامت بتلطيف لهجتها العدائية الأولى، بعد سلسلة من التطورات الإقليمية، واعترفت بان هناك منظورا من التكييفات الإسلامية تجاه السياسة وان بعضها، "الإسلامية" أصولية، وبعضها متوافق مع أشكال قاسية من الديمقراطية واعترفت بان الانقلاب العسكري في الجزائر عام 1992 الذي حرم المعتدلين الإسلاميين من منافع الانتصار الانتخابي وقاد مباشرة لحرب أهلية أدت بتسيد المتطرفين الإسلاميين للإسلام السياسي. كما ان هناك امتنان لقيام حكومة إسلامية بحكم تركيا خلال الأعوام الماضية والتي أدت لنتائج ايجابية مقارنة مع القيادة التي قدمتها النخبة العلمانية السابقة والفاسدة في أنقرة.

ربما كان أهم من ذلك، في العراق، جهود آية الله السيستاني لمنع الشيعة من الانضمام للمقاومة، واستعداد التحالف العراقي الموحد "القائمة الشيعية" للقبول بوجود عسكري أمريكي ولعدة سنوات، كحماية من المقاومة التي يقودها السنة العرب، وهي المقاومة التي جعلت أمريكا تبتلع ريقها بصعوبة في الوقت الذي كانت تحتفل فيه علنا بنتائج انتخابات كانون الثاني (يناير) التي أدت بالكثير من العراقيين للذهاب لصناديق الاقتراع على الرغم من المشاكل المعقدة الناجمة عن الاحتلال والمقاومة.

لكن هذا الموقف تجاه نمو وتطور العراق قد لا يمتد على نحو إقليمي واسع للسياسة الأمريكية. وهناك قليل من الشك من ان حاشية الرئيس الأمريكي «المحافظين الجدد» المؤثرين على رئاسة بوش، والذين يرون في ان الإسلام السياسي، بل والإسلام عامة يعتبر عائقا أمام الإستراتيجية الأمريكية الكبيرة في المنطقة. واللافت للانتباه هنا، ان اؤلئك المرتبطين باليمين المحافظ أو المؤسسة العسكرية قد أصدروا الكثير من التصريحات القاسية والمعادية ضد الإسلام بدون ان يعانوا آثارا سلبية نتيجة هذه التصريحات أو الحظر الرسمي. ومن بين أكثر التصريحات المقيتة، التقارير التي تحدثت عن قيام الجنرال الأمريكي بويكين، باعتبار الإسلام دين «شر» و «مزيف»، والمبشر التلفزيوني «تيلي ايفانجليست» جيري فولويل الذي وصف الإسلام بالفاسد والمتطرف والقابل للتدمير إذا استمرت معارضته بقوة. وضد هذه الأرضية يمكن النظر إلى دائرتين مختلفتين للإسلام، وجهة نظر ضرورية عن الإسلام، باعتباره عدوا أو على الأقل منافسا للغرب، وهو اعتناق لفكرة هنتنغتون عن صراع الحضارات، وهو المبدأ الذي أصبح واقعا بعد هجمات أيلول (سبتمبر). وأصبح مبررا لما صار يعرف ب «الحملة (الصليبية) الجيوسياسية»، أما الموقف الثاني فهو تصحيحي النزعة، ينظر للإسلام على انه يعاني من معارضة حامية في داخله بين المعتدلين/الإسلاميين/الحداثيين/الجهاديين/المتطرفين والذي أدى لبروز الموقف الغربي الذي يبحث عن دعم التنوع المعتدل، وهذا المنظور الثاني هو الذي عبر عنه وحلله بشكل فاعل محمود ماماداني في كتاب «مسلم جيد ومسلم سيء».

العالم العربي ينتفع من النقاش بين هاتين الدائرتين، الدائرة التي تعتقد بعملية تفسير مفتوحة بالحوار، وإعادة تنسيق للعلاقات بين الدين والسياسة عبر الإقناع، وتلك الدائرة الواضحة والصارخة، ولكنها لا تمثل إلا أقلية بين المسلمين والتي تؤكد ان المستقبل الواعد يعتمد على تطرف الإسلام السياسي، ولا يمكن تحقيقه إلا إذا استخدم العنف من اجل تغيير المجتمعات الإسلامية وضد الأعداء غير المسلمين للتقدم العربي. في هذا الوضع المشوش، فان الدعم الغربي يجب ان يتجه نحو تقوية فكرة أكثر سلاما واعتدلا للإسلام، في الوقت الذي على الغرب ان يتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. في النهاية فان الديمقراطية لا يمكن ان تقيم أسسها إلا من داخل المجتمعات الإسلامية نفسها. هذا التعاون بين التشجيع الخارجي والنقاش الداخلي يمكن أن يكون ناجحا، إذا تمت تهدئة المناخ الإقليمي من خلال سياسة أمريكية أكثر توازنا لمستقبل فلسطين والقدس، وكذلك بتعاطف اكبر مع النمو الاقتصادي. وإمكانية تحقيق هذا المدخل المتعاطف يمكن تلخيصها من خلال المشاعر الدافقة من الدعم الاغاثي الغربي والتي جاءت بحس سياسي بعد التسونامي الأسيوي في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، هذا التعاون الدافق يشير إلى كيفية أن يعيش الناس معا في عالم موحد بالقيم والتضامن والعطف .

في الجوهر، فان هذا التراوح بين موقف المحافظين الجدد، الذي يرى ضرورة في معارضة الإسلام، والرأي الأكثر اعتدالا الذي يرى إمكانية الانتفاع من تقسيم الإسلام، واستخدام التأثير والتشجيع لهزيمة الوهابية والتكييف

السلفي الجامد. التجربة العراقية التي لا تزال قائمة، يبدو أنها تقترح الآن، ان المدخل الثاني هو السائد، وتشير أكثر لتوافق بين أهداف أمريكية مخفضة ومستوى من تقرير المصير الديمقراطي. ولكن مدى هذا التوافق لم يتم فحصه في العراق. فالمقاومة المتصاعدة ثبطت من النزعات الإسلامية التي ترتبط مع إيران وتعادي إسرائيل وتريد إخراج الولايات المتحدة، إلا ان هذه التطورات يمكن أن تخرج للسطح سريعا، حالة اختفاء المقاومة اما بالهزيمة أو جلبها نحو العملية السياسية. والتجربة الأمريكية فيما يتعلق بتركيا هي تجربة مزيجة من العثرات والصدمات، خاصة عندما رفض الطلب الأمريكي لتوجيه الغزو نحو العراق من الأراضي التركية ولكن يبدو ان العلاقة حققت حتى الآن تطبيعا مستقرا حول العديد من القضايا المتقاطعة .

ما الذي يجب فعله؟

قطعا هناك شرارات للديمقراطية في المنطقة، ولكن الشرح العابر لها وديمومتها وعمقها يظل موضع جدل وخلاف في الوضع الحاضر. وكل نتيجة تحمل الأمل، تحوم حولها غيمة سوداء، فالمشاعر المعادية لسورية التي تدفقت في التظاهرات اللبنانية الحاشدة، كانت استعراضا فاعلا للديمقراطية الشعبية، ولكن النتائج الأخرى لها قد تقود البلاد إلى دوامة مؤلمة وجديدة من الحرب الأهلية. والانفتاح القليل أمام بعض السياسات المعارضة في مصر، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، تبعه تحرش بسياسيي المعارضة وبعض الخطوات القمعية قامت بها حكومة القاهرة. أما الانتخابات البلدية المحدودة في السعودية التي أدت لانتخاب خمسين بالمائة من الممثلين في المجالس البلدية، قد لا تكون إلا ديمقراطية محدودة عوضا عن ان تكون خطوة أولى في الزحف الطويل. ونجاح ممثلي حماس في انتخابات غزة قبل بضعة أشهر التي قد تلغى إذا عاد العنف المقاوم، سيوجه نحو ما جرب من الفلسطينيين على خلفية المعارضة القمعية وغير القانونية. وطبعا، أخيرا العراق الذي قد يتحول إلى حصاد مر إذا قامت المقاومة باستفزاز الغالبية الشيعية إما للانضمام للقوى الداعية لسحب قوات الاحتلال العسكرية الأمريكية من العراق أو قبول التحدي والمشاركة في قتال المقاومة.

الخط الآخر، من التعقيدات يتعلق بمستقبل الوجود الأمريكي في العراق والمنطقة، إذا تعمقت وتوسعت المقاومة، فستكون هناك ضغوط كبيرة من داخل الولايات المتحدة للانسحاب، وبالاعتماد على الظروف، فان هذا الانسحاب قد يقود البلاد نحو حرب أهلية، تنزع المصداقية عن الجهود الأمريكية في كل الجهات، أو تقود إلى جهود داخلية مثيرة للإعجاب نحو المصالحة، وتدفق الاستثمار الأجنبي، والذي يظهر العراق بعد الحرب، في بعض الجوانب على انه قصة نجاح، حقق نتائج ديمقراطية وإنسانية للشعب العراقي، وينتج تشجيعا لعمليات الدمقرطة في كل المنطقة .

ولكن هذه الجوانب غير المؤكدة، مع أنها مهمة جدا، إلا أنها لا تعطي عذرا للقعود، فهناك حاجة ملحة لاستخدام المصادر العربية بطريقة ناجعة ومساوية لتشجيع أداء أكثر دينامية فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. هذه الأمور الواجب عملها، تطبق على كل المنطقة، إلا أنها تختلف من بلد لآخر، وبحاجة إلى توازن للدفاع عن حقوق السيادة الوطنية ضد أهمية الوصول إلى فرص نافعة في الاقتصاد العالمي، ومشاركة عادلة في منافع العولمة. وفي حالة وقوف بعض الدول العربية للتحدي ونجاحها، بردود إبداعية وناجحة، فان الصدمة الإقليمية ستكون معدية، وخلافا لذلك، إذا انتهت التجربة الأمريكية في العراق إلى فشل، ولا يوجد أي بديل إقليمي ايجابي، فقد يتبع ذلك مرحلة جديدة من الإحباط والمهانة في العالم العربي. بالتأكيد، طالما تواصل الاحتلال في العراق وطالما فشل الفلسطينيون بتحقيق حل عادل لكفاحهم، فان منظور التطور الديمقراطي الإقليمي سيظل معوقا وهامشيا.

***عضو في العائلة الملكية الحاكمة في المغرب والدراسة في الأصل مقاربة قدمها مولاي هشام بن عبد الله العلوي في مؤتمر عقد في العاصمة الفرنسية باريس يومي 31/30 أيار (مايو) 2005 نظمه المعهد الفرنسي للشؤون الدولية حول قضايا "الديمقراطية: المسلمون واتجاهات غربية"**